المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
LITANI RIVER AUTHORITY

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مشروع الليطاني

المنسوب 800م

الواقع الحالي وسبُل الاستفادة من الأقسام المنجزة

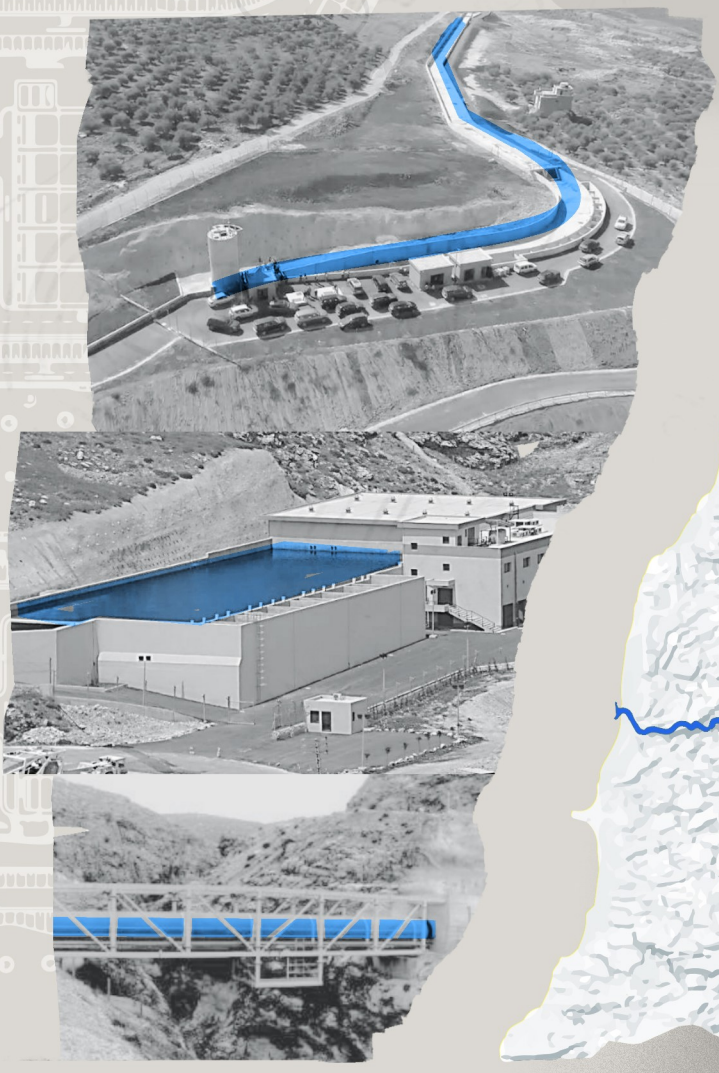

مشروع الليطاني المنسوب 800 م

الواقع الحالي وسُبل الاستفادة

من الأقسام المنجزة

مشروع الليطاني المنسوب 800 م

الواقع الحالي وسُبل الاستفادة

من الأقسام المنجزة

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسّسة علمية تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

مشروع الليطاني المنسوب 800 م: الواقع الحالي وسُبل الاستفادة من الأقسام المنجزة

بحوث ومناقشات ورشة العمل الموسّعة التي عُقدت بتاريخ 21 أيلول 2023

بالتعاون مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: شباط 2024

القياس: 17 × 24 سم

الطبعة: الأولى

ISBN 978-9953-0-6157-3

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواءٌ كانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- الفانتزي لاند - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

Website: www.dirasat.net

E. mail: ccsd@dirasat.net

المحتويات

تقديم 7

الجلسة الافتتاحية 9

كلمة **د. عبد الحليم فضل الله** 11

كلمة **د. سامي علوية** 15

الجلسة الأولى: تقدّم العمل في المشروع والمراحل المنجزة .....

..... رئيس الجلسة النائب **د. علي فياض** 23

الورقة الأولى: العقبات التي واجهت تنفيذ المشروع ومتطلبات إنجازه ..... **م. شريف وهبي** 25

الورقة الثانية: تقدّم العمل في المشروع والآفاق المستقبلية ..... **د. يوسف كرم** 31

الورقة الثالثة: الطحالب في سد القرعون وطرق معالجتها لمشروع المنسوب 800 م .....

..... **م. أنطوان سلامة** 39

الورقة الرابعة: النواحي الفنيّة للمرحلة الثانيةوالجدوى الاقتصاديّة للمشروع..... **م. كاميليا جفّال** 49

الجلسة الثانية: إدارة المشروع: الآفاق والتطلعات المستقبليّة .....

..... رئيس الجلسة النائب **د. قبلان قبلان** 71

الورقة الأولى: المستلزمات البشريّة والإداريّة والفنيّة لإدارة المشروع ..... **م. غسان جبران** 75

الورقة الثانية: إدارة حصة مياه الشفة الداخلة في مشروع الليطاني/ منسوب 800 م.....

..... **م. قاسم خليفة** 81

الورقة الثالثة: جمعيات إدارة حصة المياه:أية تجربة في مشروع ري القاسمية؟ **م. نسيم أبو حمد** 93

الورقة الرابعة: دور السلطات المحلّية في تحقيق الاستدامة في استهلاك المياه وإيجاد الشبكات المحلّية وحمايتها ..... **أ. علي الزين** 101

نقاش مفتوح 107

الوثيقة الختامية **131**

تقديم

عُقد في بيروت بتاريخ 21 أيلول 2023 ورشة عمل موسّعة تحت عنوان: "مشروع الليطاني المنسوب 800م - الواقع الحالي وسُبل الاستفادة من الأقسام المنجزة" وذلك بمبادرة من المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بالتعاون مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

تأتي هذه الورشة استكمالًا للمؤتمر الذي عقده المركز أواخر تشرين الثاني 2018 وانتهى المشاركون فيه من ذوي الاختصاصات العلمية والمواقع الإدارية المعنية الى إصدار وثيقة ختامية وتوصيات تضمّنت العناصر الأساسية للرؤية المطلوبة بشأن تأمين الاستفادة القصوى من مياه الليطاني في مختلف مراحل تنفيذ المشروع.

ما يميّز ورشة العمل هذه أنها تُعقد بعد أن أصبحت معظم أعمال المرحلة الأولى من المشروع ناجزة ومهيّأة للاستلام والتجهيز من قبل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ما من شأنه أن يعود بالفائدة على مناطق واسعة مشمولة بالمشروع ويمكن استثمارها وإن لم تكتمل مراحل المشروع كافة أو تأخّر تنفيذها لأسباب أهمّها توفير الأموال اللازمة لاستكمالها.

وهدفت ورشة العمل الى استكشاف معطيات إضافية تساعد على تقدّم المراحل المنجزة من المشروع ومراجعة الجدوى الزراعية- الاقتصادية وسُبل تجاوز ما أمكن من العقبات التي اعترضت المشروع ولا تزال بحاجة الى مزيد من الجهد لإزالتها مثل آفة التلوّث المزمنة.

كذلك قدّمت الورشة شروحات أساسية ومرجعية تطال مستلزمات إدارة المشروع من النواحي الإدارية والفنية وعلى مستوى تأسيس جمعيات لمستخدمي المياه ودور السلطات المحليّة في تحقيق الاستدامة في استهلاك المياه وحمايتها، وموضوع ترتيب الأراضي وتصنيفها وتداعيات وضعها قيد الدرس مطوّلًا.

وتناولت الورشة المسائل المتعلقة بإشكاليات التكاليف التشغيلية، والنقص الحاصل في عدد الموظفين في الدوائر المعنية بحماية النهر، فضلًا عن قصور التشريعات المعمول بها عن تأمين هذه الحماية. ولم يغب التساؤل عن كمية المياه الفعلية التي ستصل الى المواطنين سكانًا ومزارعين ومدى الحافزية الموجودة للعمل الزراعي في ظل تراخي السياسات الحكومية المرتبطة بالزراعة عامة.

وخلصت الورشة الى وثيقة ختامية تضمّنت أهمّ الخلاصات والوقائع والتوصيات مستفيدة مما طرحه المحاضرون والمشاركون من باحثين وخبراء ومختصين.

الجلسة الافتتاحية

كلمة رئيس
المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
د. عبد الحليم فضل الله

كلمة مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية

د. عبد الحليم فضل الله*

قبل خمسة أعوام من الآن، عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بالتعاون مع اتحادي بلديات جبل عامل وبنت جبيل مؤتمره الأول عن مشروع الليطاني بهدف تسليط الضوء على التحدّيات التي تواجه المرحلة الأولى منه ومناقشة السُبل الآيلة إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كمّيات المياه التي سيوفّرها في التنمية والنهوض بالاقتصاد ورفع مستوى الخدمات. وخلص المؤتمر إلى اقتراحات بشأن الخطوات المستقبليّة الضرورية لتعظيم منافعه وتعزيز جدواه.

وقد لاحظنا وقتها أنّ الأضرار التي لحقت بنهر الليطاني بعد أكثر من ستة عقود على إنشاء مصلحة الليطاني وإنشاء بحيرة القرعون ما كانت لتصل إلى ما وصلت إليه لولا الأزمة العميقة التي يمرّ بها نظامنا السياسي والاقتصادي، ولولا ترهّل الإدارة وتباطؤ عملها، ما يؤكّد على أن الإصلاح الشامل قضية حيويّة من قضايا البقاء والوجود لا يمكن إرجاؤها أو التغاضي عنها بأي حال. وقد وجد المشاركون في إتمام مشروع الليطاني بارقة أمل في مساعي الإصلاح والتنمية وصولًا إلى اقتصاد حقيقي ذي إنتاجيّة عالية.

وخلص المؤتمر إلى 75 توصية في مجالات الحوكمة والتشريعات والاقتصاد والزراعة والبيئة والإدارة المحليّة والبلديّات تهدف إلى صون ما أُنجز من أعمال من خلال استكمال الأقسام الباقية حتى لا تذهب الجهود والموارد المبذولة أدراج الرياح.

والآن وبعد مرور كل هذا الوقت الصعب قد يتساءل بعضهم عن جدوى المشاريع الكبرى في بلد يعاني من انهيار مالي وأزمة اقتصادية حادّة وتفكّك في أوصال الدولة ونزف في الطاقات

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

البشرية وشلل في الخدمات العامّة، فيما يجب صرف الجهد وتركيز الاهتمام على سُبل التعافي والإنقاذ ومعالجة أوضاع القطاع المصرفي وحفظ حقوق المودعين وغلق الفجوة في ميزانية مصرف لبنان وحفظ استقرار العملة الوطنيّة.

لكنّ تغيّر الوقائع لا يغيّر الحقائق، فعمق الأزمة المالية والنقدية التي نمرّ بها اقتصادي، وأكثر ما يعبّر عن ذلك ضعف الاستثمار في البنى الإنتاجية والقطاعات الحيويّة، ما أفقد البلد الصلابة المطلوبة لمواجهة التحدّيات الداخلية المتمثلة في اضطراب المؤسسات والمخاطر الخارجية التي تعبّر عنها العقوبات وأشكال التضييق الخارجي. وفي دلالة على انكماش الاستثمار سنلاحظ خلوّ تقارير تقدّم الأعمال من إنجازات ملموسة منذ التسعينيات، وأن مجموع الإنفاق الاستثماري الحكومي، الذي لم يزد عن 7 بالمئة من مجموع إنفاق عام تجاوز 225 مليار د.أ في ثلاثة عقود، كان أقل من حاجات صيانة البنى التحتية فضلًا عن تطويرها، وقد أورثنا ذلك فجوة في الاستثمارات العامّة الأساسيّة، لا تُذكر عادة في سجّل الخسائر، تساوي قيمتها 25 مليار د.أ على الأقل.

ولم يأت ذلك عرضًا بل اتصل بسياسات مقصودة تعمّدت تهميش الإنتاج السلعي لمصلحة تصوّر رأى في لبنان موطنًا إقليميًا للمال والسياحة والترفيه والوساطة ومركزًا للفروع الإقليمية للشركات الكبرى في سوليدير وغيرها. وبدلًا من تحقيق هذا التصوّر حصلنا على ديون عامّة وخاصّة تزيد على ثلاثة أضعاف الناتج المحلّي، وعجز تجاري متراكم يساوي 220 مليار د.أ وثالث أعلى عجز في الحساب الجاري نسبة إلى حجم الاقتصاد يساوي تراكميًا 150 مليار د.أ.

وبقدر ما كان التقشّف في الاستثمار أحد معالم الأزمة وأسبابها فإن امتلاك برنامج واضح له هو أحد محاور الخروج منها، وبذلك يُربط الإنقاذ المالي والنقدي بقاطرة النهوض الاقتصادي، ويُعاد بناء الاقتصاد على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار دروس العقود الماضية والتحوّلات في المنطقة والعالم ونظرة الدول إلى نفسها وعلاقاتها. ولنلتفت أيضًا إلى أنّ سياسات التبعية للخارج التي اعتقدنا أنها مصدر الازدهار قبل الحرب وطوق النجاة من السقوط ما بعدها أثبتت فشلها وأوصلتنا إلى الهاوية وتحرمنا اليوم من فرص الانخراط في المشاريع الإقليمية والدوليّة وتضعنا في موقع المراقب بل في الطرف الخاسر منها.

ولا يخلو من دلالة عطفًا على ذلك أنّ المشاريع الاقتصادية التي ترتبط بوقائع جيو-اقتصاديّة صلبة تمضي قُدمًا بوتيرة ما، كمشروع الليطاني الذي أتى من رحم التحرير والتنقيب عن النفط في المياه اللبنانية الذي لم يكن ليبدأ لولا تحدّي المقاومة للمعادلات والصيغ المفروضة، في حين تتعثّر المشاريع الأخرى التي تنتمي إلى سياسات التبعية أو النأي بالنفس، والأمثلة على ذلك عديدة في قطاعات حيويةٌ كالطاقة والاتصالات الواقعة تحت طائلة فيتو أميركي صريح (خط الغاز المصري والشبك الكهربائي وكابل الإنترنت البحري...).

انطلاقًا مما تقدّم تأتي هذه الورشة الموسّعة للتعامل مع إشكاليّة الاستفادة من مشروع الليطاني بعد استكمال بعض أقسامه وتوقّف التمويل عن الأخرى. علمًا أن من شأن إنجاز مرحلتي المشروع الأولى والثانية بالأقسام الثابتة والاختياريّة كافّة أن يزيد المساحات المرويّة بحوالي 20 بالمئة على الأقل، ويوصل المياه بالجاذبيّة إلى 87 بالمئة من المساحات المشمولة بالمشروع (13231 هكتارًا) على نحو يتخطى أزمة الكهرباء، وينمّي القطاع الزراعي بنسبة لا تقل عن 28 بالمئة، ويمنح آلاف المزارعين دخلًا يزيد على ضعف متوسط الدخل الزراعي (8 آلاف د.أ سنويًا لـ 16 ألف مزارع دائم وموسمي حسب تقديرات ما قبل الأزمة).

والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المجال، ونطمح إلى أن تساهم الورشة في الإجابة عنها، تتمحور حول سُبل تحقيق الاستفادة القصوى مما أُنجز من أعمال حتى الآن، بعد إتمام كامل أشغال قسم مشغرة-قليا واستلامه من قبل مصلحة الليطاني، و96 بالمئة من أعمال قسم قليا-الطيبة (فيما أنجز 59 بالمئة فقط من قسم الطيبة-شقرا و24 بالمئة من قسم شقرا-بنت جبيل ومن شقرا حتى يارين). وإذا كانت الأولويّة كما يوصي استشاري المشروع هي لإنجاز المراحل المتبقية حتى الطيبة واستلامها من قبل المصلحة، وتأجيل الأقسام الباقية إلى حين توفير التمويل اللازم، وكيف يمكن إيصال المياه إلى الأراضي والمستفيدين في القرى والبلدات المشمولة بالمشروع؟ وما دور البلديات في ذلك؟ أم أنّ علينا انتظار إنشاء مئات الكيلومترات من الشبكات الفرعيّة المؤجلة إلى المرحلة الثانية؟ وكيف يمكن توفير الأموال اللازمة للجزء الثالث (60 مليون د.أ للأشغال و11 مليونًا للاستملاكات) بعد توقف التمويل بسبب امتناع الدولة عن دفع مستحقاتها؟

إن حضور المعنيين وأصحاب المصلحة في هذه الندوة الموسّعة فرصة للبحث المفصّل في سُبل تشغيل الأقسام الجاهزة للاستثمار بأسرع وقت ممكن، ولاسيما أن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، شريكنا في التنظيم، أبلغت رسميًا عن استعدادها التام لتشغيل الأقسام المنفّذة من المشروع. وهي فرصة أيضًا للاطلاع الموثّق على تقدّم العمل في الناقل الرئيسي والأنفاق وخطوط الجر ومضخّات الضخّ والتكرير، وأين أصبحت دراسات المرحلة الثانية المقدّرة كلفتها في مشاريع سيدر بحوالي 350 مليون د.أ، وما هي الخيارات الممكنة مع التأخر المرجّح لهذه المرحلة التي تشمل أعمالًا مهمّة من بينها: إيصال مياه الري من الخزانات الرئيسيّة إلى الخزانات الثانوية وإنجاز حوالي 600 كلم من شبكات التوزيع في القطاعات الزراعيّة، و350 كلم من الطرقات الزراعيّة. فضلًا عمّا تتضمّنه هذه المرحلة من برامج لتدريب المزارعين وتقديم الإرشاد لهم وإنشاء مزارع نموذجيّة، وإعداد مسح شامل للأراضي، وقاعدة بيانات المعلومات الجغرافيّة GIS ، ودراسة طبيعة الأراضي والزراعات المناسبة لها تمهيدًا لتصنيفها وتقدير الحاجات وملفّات الاستملاك.

ولا يمكن أن نغفل خلال المناقشات الظروف الماليّة الصعبة التي تقيّد قدرة البلديات على تحمّل عبء المراحل المتبقية، وأنّ من متطلبات استدامة المشروع تحقيق التوازن المالي من خلال تسعير عادل وكفوء للمياه (كانت المصلحة تجبي رسمًا للمتر المكعّب الواحد من المياه يساوي ثلث كلفته قبل الأزمة). كمّا أنّ تعظيم الجدوى الاقتصاديّة للمشروع، الذي قُدّر عائده المالي سابقًا بـ 7.9 بالمئة سنويًا وعائده الداخلي الاقتصادي بـ 12.4 بالمئة، يحتاج إلى التغلّب على المعوّقات المحيطة بذلك كتجزئة الحيازات الزراعيّة (67 بالمئة من الأراضي المشمولة بالمشروع تقلّ عن هكتار واحد) وتحفيز المالكين على استخدام أراضيهم في الزراعة، وتحقيق التكامل المطلوب بين المؤسّسات المعنيّة، وكلنا أمل في أن تساهم الورشة بمداخلاتها ونقاشاتها في رسم خارطة طريق لتفعيل منافع المشروع بأسرع وقت ممكن، وفي مسار معزول قدر الإمكان عن ضغوط الأزمة وتداعياتها. كما لا يفوتنا في الختام أن نتوجّه سلفًا بالشكر الجزيل للمحاضرين والمشاركين، ولا سيّما منهم جمعية العمل البلدي التي أطلقت هذه المبادرة وساهمت في الخطوات التحضيريّة كافّة.

د. سامي علوية*

نلتقي اليوم الموافق للواحد والعشرين من شهر أيلول للحديث عن مشروع الليطاني مع الشركاء أنفسهم ولا يعني كوننا في بداية فصل الخريف أننا في خريف هذا المشروع لا بل نحن في ربيعه. والحقيقة أننا نلتقي اليوم لكي نستعيد كيف بدأ المشروع وكيف سيستمر في المستقبل المشروع وما هي دلالاته؟

ليس صحيحًا أن الإنجاز الأساسي اليوم هو موضوع النفط والغاز والترسيم فقط، ففي العام 1943 أنشأت الوكالة اليهودية بمساعدة الصندوق القومي اليهودي مكتب الأبحاث المائية بالتعاون مع كل من مختبر الدراسات المائية في الجامعة العبرية في القدس والمعهد الفني العبري في حيفا وقاموا بوضع كافة مخططات المشاريع المائية في دولة الاحتلال الإسرائيلي، وبعد ذلك قسّم مكتب الأبحاث المشروع إلى عدة وحدات، إحداها وحدة نهر الليطاني.

وبعد استقلال لبنان أُطلق مشروع الليطاني وكانت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني عبارة عن مجلس يتألف من مدير عام المالية ومدير عام الاقتصاد وما يُسمّى بمجلس المشاريع الكبرى.

وفي عام 1955 برزت جبهة داخلية معارضة لمنع تمويل مشروع الليطاني فشكّل وزير المالية آنذاك جميل شهاب جبهة معارضة من كل وزراء المالية السابقين لمنع تمويل مشروع الليطاني من البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي كان يحمل اسمًا آخر في ذلك التاريخ، وتكوّنت هذه الجبهة من حميد فرنجية وعبد الله اليافي وآخرين.

وبدأت مع الإمام السيد موسى الصدر (أعاده الله) المطالبة بإنجاز المشروع وعدم تحويله إلى مناطق أخرى. وفي 23 آذار 1977 أطلق السيد موسى الصدر نداءه الشهير "مياه الليطاني هي

* مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

مياه الجنوب"، بمعنى أنه كان هناك مخطط لتحويل مياه الليطاني عن منطقتي الجنوب والبقاع إلى مناطق أخرى وتحويل أجزاء كبيرة من مياه الليطاني لما يسمّى استخدام الغايات الصناعية. وهكذا بدأت رحلة النضال من أجل استكمال وتنفيذ مشروع الليطاني. ثم غاب الإمام الصدر وجاء الأستاذ نبيه بري الذي قاد المعركة من أجل استكمال وتنفيذ المشروع. بعد ذلك أُستكمل المشروع شيئًا فشيئًا وصولًا إلى المرحلة الأخيرة المتعلقة بمشروع المنسوب 800 حيث دار نقاش حول جدوى هذا المشروع وجديته ومدى الحاجة إلى تمويل المشروع في ظل دولة قامت آنذاك على اقتصاد الخدمات وأن لا داعي لدعم الزراعة لأن استيراد المنتجات الزراعية أرخص، ولكن كان المشروع قد بُدئ بتنفيذه.

في 26 أيلول عام 2020 وبتوجيهٍ من دولة الرئيس نبيه بري أعلنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إطلاق اسم صاحب السمو الشيخ صُباح أحمد جابر الصُباح على منشآت مشروع ري الجنوب على منسوب 800 م، ومن هنا نوجّه التحية لروحه ولدولة الكويت التي ساهمت في تمويل هذا المشروع، وهو ليس مشروع منطقة وليس مشروع طائفة وإنما هو مشروع لكل ويندرج ضمن المبادرات الاقتصاديّة التي يمكن أن تبني دولة المؤسسات في لبنان.

لماذا نحن موجودون هنا اليوم؟ لأننا وصلنا إلى مرحلة من مراحل التنفيذ الأخيرة لهذا المشروع وهي مرحلة تشمل بناء معمل صغير لتوليد الطاقة الكهرومائية وجارٍ العمل على استكمال أجزاء من المرحلة التالية والتي هي الجزء الثاني من المشروع.

والسؤال هنا: هل سننتظر سنوات وسنوات لتأمين تمويل المرحلة الثانية من المشروع وإنجاز الشبكات الفرعية؟ وفي حال عدم تأمين التمويل، أو تأخّر التمويل، هل سننتظر حتى تُتلف المنشآت على غرار كل المشاريع الكبرى بحيث لا تُستثمر ولا تستلمها المؤسّسات المعنية بالتشغيل؟ لذلك من الأجدى أن نفكر في الطريقة التي يمكن أن نحمي بها المشروع ونحمي التمويل، ثم نتساءل كيف يمكن أن نقوم بتأمين استلام مرحلي لهذا المشروع وتشغيله شيئًا فشيئًا.

وفي هذا الوقت استجدّت بخصوص المشروع تعديلات تشريعية كثيرة، أهمّها صدور قانون المياه في تشرين الأول عام2020 والذي نصت المادة 55 فيه على ما يُسمّى بالتعاون مع جهات القطاع العام.

ماذا يعني هذا؟ هذا يعني أنه بعد استطلاع رأي هيئة التشريع والاستشارات يسمح هذا الرأي الصادر في 26 أيار 2021 بأن نستحصل بجهود زملائنا والشركاء في مؤسّسات المياه على رأي حول قانونية تسليم بعض البلديات أو البلديات عامة مهام صيانة شبكات المياه ولتشغيل أجزاء من مشاريع المياه، وجباية اشتراكات لصالح مؤسّسات المياه وصيانتها بما يسمح باستيفاء هذه البلديات بدلات محدّدة مقابل المياه التي ستصل من مشروع الليطاني.

بعد ذلك استجدّت تشريعات أخرى لأن كل الجهات المانحة كانت تسأل عن دور المستفيدين من المياه الذين أصبحوا ينتظمون فيما يُسمّى جمعيات مستخدمي المياه، وما هو دور هذه الجمعيات؟ لتُعطف هذه الفكرة على فكرة دور البلديات لكي يصبح بإمكاننا أن ندير مشاريع الري الآن بواسطة البلديات وبواسطة جمعيات مستخدمي المياه.

ثم حدثت مستجدات أخرى على وقع الأزمة المالية وأن الجنوب اللبناني بدأ يعاني من مشكلة شح مياه الشفة بسبب مشكلة كلفة ما يُسمّى بالضخّ وارتفاع أسعار المحروقات ولهيب أسعار مؤسّسة كهرباء لبنان وندرة الطاقة على خطوط تلك شبكات المؤسّسة.

السؤال الأول الذي نطرحه يتعلّق بكيفية الاستفادة من هذا المشروع في تعزيز قدرات مؤسّسة مياه لبنان الجنوبي من خلال محطة الطيبة أو ما سيستجدّ من منشآت بمحيطها من أجل تعزيز قدراتها وإيصال مياه الشّفة؟

إذن نحن أتينا اليوم لكي نتشارك مع المعنيين المباشرين النظر في الآليات المثلى لوضع ميزان مائي خاص حقيقي وواقعي لمياه الليطاني ونعجّل في إصدار المرسوم المتعلق بتوزيع مياه نهر الليطاني؟ وهل أن مياه نهر الليطاني ستذهب إلى بيروت أو باتجاه الجنوب أو باتجاه البقاع، وما هي حصة كل منطقة وما هي حصة كل قطاع؟ وماذا عن الري؟ وعن مياه الشّفة؟ وعن توليد الطاقة الكهرومائية؟ ونحن من هنا نعلن التزامنا بتأمين حاجات مياه الشّفة للشركاء في مؤسّسة مياه لبنان الجنوبي باعتبارهم شركاء في هذا المشروع.

السؤال الثاني المطروح هو إلى متى ستبقى وزارة الطاقة والمياه مغيّبة عمّا يُسمّى المخطط التوجيهي للمياه؟ ولماذا لا يكون لدينا مخطط توجيهي للمياه؟ ولعلمكم قبل إنشاء دولة الاحتلال وإعلانها بخمس سنوات، أي عام 1943، وُضعت المخططات المائية لدولة الاحتلال المستقبلية.

أما نحن اليوم، ما بعد الاستقلال وما بعد الانهيار وما بعد الإفلاس، أفلا يجب أن تقوم وزارة الطاقة والمياه بوضع مخطط توجيهي للمياه يُصدّق من مجلس الوزراء ولا يُكتفى بوضعه من قِبل بعض الاستشاريين على قياسه والمتعهّدين على قياس شركاتهم وشركائهم؟

السؤال اليوم: أليس من الأفضل أن يتم استلام مرحلة من مشروع 800 حتى الأجزاء المنفّذة بدلًا من القيام بتنفيذ أشغال مبعثرة على طول المشروع وعلى طول الناقل الرئيسي وذلك من أجل استثمار حقيقي وحماية المنشآت ودعم مؤسّسة مصلحة الليطاني لكي تتمكن من تشغيلها؟

وبذلك نكون قد نقلنا مياه الشّفة مع مراعاة نوعية المياه بالتأكيد ضمن ضوابط سيتم الحديث عنها خلال الورشة، ونكون قد نقلنا مصادر المياه حتى يتمكن الشركاء من بلديات ومن جمعيات مستخدمي المياه للاستفادة من هذه المياه.

ثم بعد ذلك، أليس من الأفضل اليوم أن نستثمر هذا التعاون القائم بإطلاق حملة أوسع مع مجلس الإنماء والإعمار لحماية نوعية المياه، وأيضًا لتسريع تنفيذ محطات الصرف الصحي ومحطات تكرير المياه في الحوض الأعلى لنهر الليطاني ولاسيّما منها محطتي المرج وتمنين. وأيضًا بحضور سعادة مدير عام التنظيم المدني أليس من المجدي أيضًا استكمال عملية تصنيف الأراضي الزراعية أو على الأقل وضعها قيد الدرس وكذلك الأراضي المستهدفة بالمشروع حتى لا ينتهي المشروع ونجد أن 13 ألف هكتار من الأراضي الزراعية المشمولة بالمشروع قد تحوّلت إلى حدائق ومنازل ومواقف سيارات؟

وأيضًا من أجل تخفيف كلفة الاستثمار وكلفة المرحلة الثانية وتسهيل تأمين التمويل فيما بعد، أليس من الأفضل البحث عن حلول تشريعية كفرض حقوق ارتفاقية على الأراضي الزراعية لتلافي الاستملاكات بخصوص الشبكات الفرعية؟ مع العلم أن كل دول العالم تقوم بهذا العمل.

وأيضًا أجد من الضروري السعي المستمرّ من أجل تأمين ما يُسمّى بتمويل المرحلة الثانية وليس الاكتفاء بتمويل هذه المرحلة فقط.

وللعلم أننا كمصلحة وطنية لنهر الليطاني إذا استلمنا جزءًا من هذه المرحلة فهذا لا يعني أننا تنازلنا أو تخلّينا عن الحلم الكبير لاستكمال كل مراحل المشروع. هذه هي الأفكار التي نطرحها نحن والشركاء وننوي طرحها معكم.

partners from municipalities and water user associations can benefit from these waters.

Then, wouldn't it better today to invest in this existing cooperation by launching a broader campaign with the Council of Development and Reconstruction to protect water quality and to accelerate the establishment of sewage and water treatment plants in the upper basin of the Litani River, especially the Marj and Tamnin stations? In the presence of the Director General of Civil Planning, it is good to complete the process of classifying agricultural lands, or at least to put them under study, as well as the Lands targeted by the project, so that the project doesn't end, as we find that 13 thousand hectares of agricultural lands included in it have turned into gardens, homes, and parking lots?

To reduce the cost of investment and the cost of the second phase and facilitate securing the funding later on, isn't it better to look for legislative solutions such as imposing easement rights on agricultural lands to avoid expropriation regarding subnetworks? Knowing that all countries of the world are doing this work.

I also find it necessary to continually seek to secure the so-called phase two funding rather than being limited to fund only this phase.

Please note that if we, as the National Authority for the Litani River, received a part from this phase, this doesn't mean we have waived the big dream to complete all the project phases.

As a result, we share these thoughts with our partners, and we are introducing and intend to share them with you.

The first question that we pose is related to the way profiting from this project in enhancing the capabilities of the South Lebanon Water Corporation through the Taibeh station or the facilities that will form in its vicinity to reinforce its capabilities and deliver drinking water.

So, we came here today to share with those directly concerned the consideration of the optimal mechanisms for establishing a realistic good water balance for the Litani waters to expedite the enactment of the decree relevant to the distribution of the Litani River water to see whether the water will go towards Beirut, South or Bekaa and what are each region and each sector's share. What about irrigation, drinking water, and hydroelectric power generation? We here declare our commitment to provide the drinking water needs to the partners in the South Lebanon Water Corporation as they are partners in this project.

The second posed question is about the absence of the Ministry of Energy from the so-called water directive plan. Why don't we have a water directive plan? Notice that five years before the establishment of the occupation state and its declaration, i. e. in 1943, water plans for the future occupation state were developed.

As for us today, after post-independence, post-collapse, and post-bankruptcy, shouldn't the Ministry of Energy and Water develop a water directive plan approved by the Council of Ministers rather than just be put by some consultants to suit and suit the entrepreneurs' companies and partners?

Today's question: isn't it better to receive a phase of Project 800, even its executed parts, rather than doing scattered work along the project and the main conveyor to make real investments, protect the facilities, and support the Litani Municipality Foundation to operate it?

In doing this step, we have transferred drinking water, certainly taking into consideration the quality of the water within controls that we will discuss during the workshop. Moreover, we have transferred water sources so that

The question raised in this session: will we wait years to secure funding for the project's second phase and complete the subnetworks? Suppose that funding is not secure or delayed. Will we wait to destroy the facilities like all the main projects not invested in nor received by the institutions concerned with the operation? It seems accurate to think about how to protect the project and the funding. In this case, we will ask how we can secure a phased take-over of this project and gradually operate it.

By this time, many legislative amendments took place concerning the project, the most importantly the enactment of the Water Law in October 2020, in which article 55 stipulated the so-called cooperation with public sector entities.

What does this issue mean? This means that surveying the opinion of the Legislation and Consultation Commission, issued on May 26, 2021, allows us to obtain, through the efforts of our colleagues and partners in the water institutions, an opinion on the legality of handing over to some municipalities, in general, the tasks of maintaining water networks, operating parts of water projects, collecting subscriptions for the benefit of water institutions and maintaining it in a way that allows these municipalities collecting specific allowances for the water that will arrive from the Litani project.

After that, other legislation took place because all the donors were asking about the role of the beneficiaries of the water who became involved in the so-called water user associations and the role of these associations. Let this view support the idea of the role of municipalities so that we can manage irrigation projects through municipalities and water user associations.

Other developments occurred in the aftermath of the financial crisis, the suffering of Southern Lebanon from the problem of water scarcity due to the dilemma of the cost of the so-called pumping, the rise of fuel prices, and the prices of "Electricité du Liban Corporation" and energy shortage on the lines of that corporation's networks.

which had another name at that time. This front consisted of Hamid Franjieh and Abdullah. Al-Yafi and others.

The demands to implement the project kept from being diverted to other areas started with Imam Moussa Al-Sadr (May God Bring Him Back). On March 23, 1977, Sayyed Moussa Al-Sadr issued his famous call, "The waters of the Litani are the South waters," which shows that there was a plan to divert the Litani waters from the South and the Bekaa regions to other regions and to divert large parts of the Litani waters for the so-called industrial use.

Thus, the journey of struggle began to complete and implement the Litani Project. Then, after the absence of Imam al-Sadr, Mr. Nabih Berri came, leading the battle and completing and executing the project. After that, the project gradually reached the final phase relevant to the Level 800 project, where a discussion began about the feasibility and seriousness of this project and the need to finance the project in light of a state that had based at that time on a service economy and that there was no need to support agriculture because importing agricultural products was cheaper, but the project's execution had already begun.

On September 26, 2020, under the guidance of President Nabih Berri, the National Litani River Authority announced that the facilities of the South Irrigation Project at a level of 800 m would be named after His Highness Sheikh Sabah Ahmed Jaber Al-Sabah. From here, we pay tribute to his spirit and the State of Kuwait that contributed to funding this project. This project is not a region's project or a sect, but rather a project for everyone, and falls within the economic initiatives that can build the state of institutions in Lebanon.

Why are we sitting here today? Because we reached the last phase of the project execution. This phase consists of building a small hydroelectric power plant, and work is underway to complete parts of the project's next phase which is the second one.

Dr. Sami Alawiye*

On September 21, we meet to discuss the Litani project along with the same partners. And being in the beginning of the fall does not mean we are in the project fall period, as we are still in spring. The truth is that we met today to recall the commencement of the project, how it will continue in the future, and what is the significance of this project.

As we can see, it's not true that political achievement today is relevant to the oil, gas, and Demarcation. In 1943, the Jewish Agency was founded with the help of the Jewish National Fund Office of Water Research in cooperation with the Water Studies Laboratory at the Hebrew University in Jerusalem and the Hebrew Technical Institute in Haifa. They developed all the plans for water projects in the Israeli occupation state, and later, the research office divided the project into several units, one of which was the Litani River unit.

After Lebanon's independence, the Litani project began, and the National Authority for the Litani River was a council consisting of the Director General of Economy, the Director General of Finance, and the so-called Major Projects Council.

In 1955, an internal opposition front emerged to prevent funding the Litani project. The Minister of Finance then, Jamil Chehab, formed an opposition front of all the former finance ministers to prevent funding of the Litani project from the International Bank for Reconstruction and Development,

* Director general of the National Authority of the Litani River.

During the discussion, we can't ignore the difficult financial circumstances that restrict the municipalities' ability to bear the remaining phases, as one of the requirements of the project's sustainability is achieving a financial balance through fair and efficient water pricing (the utility used to collect a fee for each cubic meter of water equals a third of its cost before the crisis).

Furthermore, maximizing the project's economic feasibility financial return was previously estimated at 7.9% annually, as its economic internal return of 12.4% requires overcoming the obstacles surrounding it, such as fragmentation of agricultural holdings (67% of the lands in the project are less than one hectare), motivating the owners to use their Lands for agriculture and achieving the desirable integration between the institutions concerned. We all hope that the workshop, with its interventions and discussions, will contribute to drawing a road map to activate the project benefits as quickly as possible and to be an isolated path from the crisis pressures crisis and its repercussions. In conclusion, we cannot go without expressing our sincere thanks in advance to the lecturers and participants, especially the Municipal Work Association, which launched this initiative and contributed to all the preparatory steps.

completed work so far after the completion of all the Mashghara-Qalia section work and its receipt by the Litani Department, and 96% of the Qalia-Taibah section (while only 59% of the Taibah Shaqra section and 24% of the Shaqra Bint Jbeil section and from Shaqra to Yarin had completed). If the priority, as the project consultant recommends, is to complete the remaining phases until Taibah, receive them from the authority, and postpone the remaining sections until necessary funding is secured. How can water be delivered to the lands and beneficiaries in the villages and towns included in the project? What is the role of municipalities in this process? Or do we have to wait to establish hundreds of kilometers of postponed subnetworks to the second phase? How can the necessary funds be provided for the third part (60 million dollars for works and 11 million for expropriations) after funding stopped due to the state's refusal to pay its dues?

The presence of stakeholders in this expanded symposium is an opportunity to discuss in detail ways to operate the sections ready for investment as quickly as possible, especially since the Litani River National Authority, our organizing partner, has officially reported its full readiness to operate the project-implemented sections. This participation is also an opportunity to document the progress of work on the main conveyor, the tunnels, the traction lines, and the pumping and refining pumps, where are the second phase studies estimated to cost the CEDRE projects approximately 350 million dollars and what are the possible options with the likely delay of this phase, which includes Important works, as delivering irrigation water from the main reservoirs to the secondary ones, and completing about 600 km of distribution networks in the agricultural sectors, and 350 km of Agricultural roads. In addition, this phase includes programs to train farmers, provide guidance, establish model farms, prepare a comprehensive land survey and a geographic information database (GIS), and finally study the land's nature and the crops suitable in preparation the land for their classification and assessment of needs and expropriation files.

As much as austerity in investment is one of the crisis' features and causes, having a related program is one of the axes for getting out of it. Thus, fiscal and monetary rescue had linked to an economic advancement engine. Then, the economy is rebuilt on a new basis, taking into account the lessons of the past decades, the transformations in the region and the world, and the states' views and relations. Let's also pay attention to dependency policies we believed in as a source of prosperity before the war and a lifeline from falling after it proved useless and led us off the cliff. Today, they deprived our country of engagement opportunities in regional and international projects and put us in the observer position or even on the losing side.

As an indication, the economic projects linked to solid geo-economic developments are moving forward at a certain pace, such as the Litani project that came out of liberation and oil exploration in Lebanese waters that would not have begun hadn't the Lebanese Resistance challenged the imposed equations and formulas. Other projects affiliated with dependency policies or self-distancing impeded. Many examples in vital sectors such as energy and communication had been subject to an explicit American veto (the Egyptian gas line, the electrical grid, the submarine Internet cable).

Given the issues mentioned earlier, this expanded workshop deals with the problematic profiting from the Litani project after completing some of its sections and funding has ceased. Note that completing the first and second phases of the project, in all fixed and optional sections would increase the irrigated areas by at least 20% and would deliver water by gravity to 87% of the areas covered by the project (13,231 hectares), in a way that would overcome the electricity crisis, develop the agricultural sector by no less than 28% and provide thousands of farmers with an income of more than double the agricultural average income (8 thousand dollars annually for 16 thousand permanent and seasonal farmers according to pre-crisis estimations).

The questions that arise in this area, and we hope will be answered in the workshop, revolve around ways to achieve the maximum benefit from the

Today, after all this difficult time has passed, some may wonder about the feasibility of large projects in a country suffering from financial collapse, a severe economic crisis, the disintegration of the state's components, a drain in human capabilities, and paralysis of public services in time efforts must be spent and attention should focused on ways to recover, rescue, and deal with the banking sector conditions, preserving the depositors rights', closing the gap in the Bank of Lebanon budget, and preserving the national currency stability.

Yet, a change in facts doesn't mean realities change. The depth of the fiscal and monetary crisis that we are experiencing is an economic one, as it has manifested by the weak investment in productive structures and vital sectors, which made the country lose the required solidity to confront the local challenges represented by the turmoil in institutions and the foreign risks expressed by sanctions and forms of external restrictions. In an indication of the investment contraction, we will notice that work progress reports have been empty from tangible achievements since the 1990s and that the total government investment spending, which didn't exceed 7% of the Total general expenditure of 225 billion dollars in three decades was less than the infrastructure maintenance needs, in addition to its development. This process leads to a gap in public investments, not mentioned in the loss record worth 25 billion dollars.

This policy didn't come by accident. It linked to intentional policies that deliberately marginalized commodity production in favor of a vision that saw Lebanon as a regional state for finance, tourism, entertainment, and mediation and a center for regional branches of Important companies in Solidere and others. Moreover, instead of achieving this vision, we obtained public and private debts exceeding three times the gross domestic product (GDP), an accumulated trade deficit worth 220 billion dollars, and the third highest current account deficit relative to the economy, cumulatively equal to 150 billion dollars.

Dr. Abdul Halim Fadlallah *

Five years ago, the Consultative Center for Studies and Documentation, along with the Union of Jabal Amel Region Municipalities and the Union of Municipalities of the Bint - Jbeil held their first conference on the Litani project, aiming to highlight the challenges of its first phase and discussing the means of making effective use of the quantity of water that will provide for the development, the economic revival and the rise of the level of services. The conference concluded accordingly with suggestions on the essential future steps to maximize the project's benefits and enhance its feasibility.

We noticed at the time that the damage caused to the Litani River over more than six decades after the establishment of the Litani Authority and the Qaraoun Lake would not have reached this case had it not been for the deep crisis that our political and economic system is going through, and had it not been for the slackness of the administration and the slowdown in its work. This case proves that comprehensive reform is a vital issue for survival and existence that cannot be postponed or overlooked in any way.

Participants found the completion of the Litani Project a ray of hope in reform and development efforts to achieve a highly productive real economy. The conference came to 75 recommendations in governance, legislation, economics, agriculture, environment, local administration, and municipalities, aiming to preserve the accomplished work by completing the remaining sections so that the efforts and resources expended don't end in smoke.

* Director general of the Consultative Center for Studies and Documentations.

OPENING SESSION

Dr. Abdul Halim Fadlallah Speech

The General Director of

The Consultative Center for Studies and Documentations

Dr. Sami Alawiye Speech

The General Director of

The National Authority of the Litani River

The workshop presented main and reference explanations about the project management requirements from administrative and technical aspects, as well as establishing Water User Associations and the role of local authorities in achieving sustainability in consumption and protecting water, land arrangement and classification problems, and the consequences of their current status.

The workshop also discussed operational costs, the staff shortage in the river protection departments, and Deficient legislation to ensure such protection. Furthermore, several questions have arisen about the actual quantities that would reach either Inhabitants or Farmers and the Agriculture Act's motivation amid the Government's Neglected and Forgotten agriculture policies.

Finally, the workshop provided a conclusion document about the summaries, facts, and recommendations that the participants, researchers, experts, and specialists presented in this workshop.

Introduction

The Consultative Center for Studies in Cooperation with the National Litani River Authority held on September 21, 2023, an expanded workshop in Beirut titled "The Litani Project attributable to 800m, Current Reality and Access to Completed Sections.

This workshop continues the Center conference efforts held in late November 2018. Participants with scientific backgrounds and relevant Departments issued a final document and recommendations about the required vision and main elements of ensuring the Litani water maximum benefit at various stages of the project.

This workshop aimed to discover additional data on the project's completed phase work, the agricultural-economic feasibility study, and the obstacles that need more effort, especially pollution.

This workshop is fruitful because most of the project's first phase work has been completed and prepared for receiving and processing by the National Litani River Authority. Large areas covered by the project would benefit and be invested, even if all project stages are not completed or delayed, owing to the need for funds to complete the project.

Paper 2: Management of Drinking water quota in the Litani/800 M project ..... **Engineer Qassem Khalifa** 83

Paper 3: Water Quota Management Associations: Any Experience in the Al-Qasimia Irrigation Project? ..... **Engineer Naseem Abu Hamad** 95

Paper 4: The role of local authorities in achieving sustainability in water consumption, creating and protecting local networks ..... **Mr. Ali Al-Zien** 101

Open Debate 109

Final Document 131

contents

Introduction 7

Opening Session 9

Dr. Abdul Halim Fadlalah 11

Dr. Sami Alawieh 17

Session I: Progress of the project's work and phases.....

.....**Chairman, Deputy Dr. Ali Fayyad** 25

Paper 1: Obstacles Faced the project and requirement completion. .....

..... **Engineer Sherif Wahbi** 27

Paper 2: Progress on the project and prospects.....**Dr. Youssef Karam** 33

Paper 3: Algae in Al-Qaraoun Dam and ways of dealing with the project attributed to C 800 ..... **Engineer Antoine Salama** 41

Paper 4: Technical aspects of Phase II and the project's economic feasibility .....

..... **Engineer: Camelia Jafal** 51

Session II: Project Management: Future Prospects and Aspirations .....

..... Chairman, Deputy **Dr. Kabalan, Kabalan** 73

Paper 1: Human, Administrative, and Technical Requirements for Project

..... Management **Engineer Ghassan Gebran** 77

Scientific Institution Meant with Researches and Information

Litani C800 Project: Current Project Progress and Leveraging Completed Deliverables

Discussions and Researches of an expanded workshop held on 21 September 2023 in cooperation with the Litani River Authority

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Date of publication: February 2024

Size: 17x24

First edition

ISBN 978-9953-0-6157-3

All Rights Reserved

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever mean - normal, electronic, DVD, CD, etc. but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, behind Fantasy Land - Al-Worood building, First floor

phone: 01/836610

Fax: 01/836611

Mobile phone: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.O. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

Website: www.dirasat.net

E. mail: ccsd@dirasat.net

Litani C800 Project:

Current Project Progress and Leveraging Completed Deliverables

Litani C800 Project:

Current Project Progress and Leveraging Completed Deliverables

المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
LITANI RIVER AUTHORITY

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

LITANI

C800 Project

Current Project Progress & Leveraging Completed Deliverables